الجمعية العامة

A/HRC/9/L.18
18 September 2008

ARABIC

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة
البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

فرنسا (باسم الاتحاد الأوروبي)

٩/... - الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في بوروندي

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان،

وإذ يؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦،

وإذ يضع في اعتباره قرار لجنة حقوق الإنسان ٨٢/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وقرار مجلس حقوق الإنسان ٥/٦ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧،

وإذ يعترف بالجهود التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومجلس الإدارة السياسي، وجنوب أفريقيا بصفتها ميسراً، وبلدان المبادرة الإقليمية، إسهاماً منها في مساعدة بوروندي على إعادة إحلال السلم والأمن بشكل تام على إقليمها الوطني،

وإذ يدرك عزم حكومة بوروندي على التحاور مع شركائها السياسيين،

- ١- يحيط علماً بارتياح بتقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي (A/HRC/9/14)؛
- ٢- يرحب بالتعاون القائم بين الخبير المستقل وحكومة بوروندي؛
- ٣- يناشد الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية أن يواصل عملهما في إطار جميع الآليات المنشأة بموجب الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار من أجل تنفيذه تنفيذاً كاملاً دون إبطاء وفقاً للجدول الزمني المنصوص عليه في برنامج العمل المنقح وفي التعهدات المتبادلة المقطوعة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في ساغاليبرغ بجنوب أفريقيا؛
- ٤- يرحب بإطلاق مشروع دعم المشاورات الوطنية من أجل وضع آليات العدالة الانتقالية موضع التنفيذ في إطار عملية توطيد السلام وفي إطار التعهدات الدولية التي قطعتها الحكومة لهذا الغرض، ويطلب إلى الحكومة أن تواصل جهودها في هذا المجال بالتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع المدني؛
- ٥- يرحب بالجهود التي تبذلها حكومة بوروندي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ويؤكد دعمه لصندوق توطيد السلام من أجل إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، طبقاً لمبادئ باريس، ويدعو إلى إنشاء هذه المؤسسة الوطنية في أقرب موعد ممكن؛
- ٦- يهيب بالمجتمع الدولي أن يعزز المساعدة التقنية والمالية المقدمة إلى بوروندي دعماً لما تبذله من جهود من أجل احترام وتعزيز حقوق الإنسان، وبخاصة في مجال إصلاح نظام القضاء وتقديم المساعدة للتحضير للانتخابات؛
- ٧- يدعو الخبير المستقل إلى مواصلة مهمته بأن يواكب حكومة بوروندي في ما تبذله من جهود من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان، بالتركيز على تعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال، بسبل منها إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان طبقاً لمبادئ باريس، وإقامة آليات العدالة الانتقالية بالتعاون مع الأمم المتحدة؛
- ٨- يطلب إلى الخبير المستقل أن يقدم تقريره إلى المجلس في دورته الثانية عشرة.